



الحكومة الإسرائيلية الجديدة

من الاتفاقيات والتوجهات إلى خيارات المواجهة

دراسة بحثية



Middle East Forum
FOR POLICIES AND FUTURE STUDIES



Middle East Forum For Policies and Future Studies

The Middle Forum for Policies and Future Studies supports pluralistic approach to future studies and promotes human rights sensitive policies and works on advising stakeholders on a strategic level all over the Middle East region. It is composed of Arab and International political, diplomatic and academic figures who want to become a leading center in the area of future studies at regional and international level and to institutionalize prospective thinking in decision making, priority setting, peace building, good governance, planning, as well as research and development.

منتدى الشرق الأوسط للسياسات ودراسات المستقبل

مؤسسة دراسات وأفكار، تهتم بشؤون وقضايا الشرق الأوسط، تعنى بصناعة وتطوير الأفكار والسياسات العامة ودعم عمليات اتخاذ القرار واستشراف المستقبل وبناء الخطط الاستراتيجية المناسبة له، والعمل على إيجاد أفكار إبداعية وحلول فعالة للمشكلات والأزمات المتنوعة التي تواجهها المنطقة من خلال بناء جسور معرفية وتقنية ورقابية للمؤسسات الحكومية والخاصة والمجموعات والأفراد مع تطوير آليات التفاعل والاتصال فيما بينها. كما تعمل على حل النزاعات والأزمات القديمة أو الناشئة، من خلال بناء جسور سلام ومفاوضات، وإدارة الحوارات الثقافية والسياسية، وتعزيز مهام الدبلوماسية الإنسانية اللازمة لذلك، سعياً لضمان التقدم والتنمية للمنطقة وشعوبها، ودعم الأمن والسلام العالميين. تعمل المؤسسة على بناء وتطوير استراتيجيات السلام ووسائل تحقيق العدالة، ونشر الوعي الإنساني وترسيخ مفاهيم المواطنة والثقافة المدنية، وتطوير آليات التعبير عن الرأي، وتعزيز أداء المجتمع المدني، ونشر الديمقراطية وثقافة حقوق الإنسان، والمساهمة في تشكيل الرأي العام وبناء مساحات آمنة للحوار والاختلاف، وتمكين المرأة وتعزيز مكانتها في الدول والمجتمعات، وتقديم الدراسات والأبحاث اللازمة لحل المشكلات الاجتماعية المستعصية والمزمنة، ونشر الوعي التنموي في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي، لا سيما بين شعوب البلدان التي أزهقتها الحروب والأنظمة الشمولية، والمساهمة من خلال خبراء ومختصين في صياغة عقد اجتماعي جديد في تلك الدول يعيد الاعتبار لمفهوم المواطنة والدولة وما لهما من حقوق وما عليهما من واجبات، لضمان الاستقرار والإنماء المستدامين في منطقة الشرق الأوسط.

www.policiesforum.me

info@policiesforum.me

+0908508403999

MEPoliciesforum



رامي أبو زبيدة

(باحث وكاتب فلسطيني، مختص بالشأن العسكري والأمني)

نال درجة الماجستير في القيادة والإدارة، ويحضر للدكتوراه في الإدارة العسكرية.

له دراسات منشورة في عدة مراكز بحثية، إضافة للعديد من المقالات التحليلية في عدد من المواقع والصحف العربية.



Middle East Forum
FOR POLICIES AND FUTURE STUDIES

بعد ثلاث جولات انتخابية شهدتها الساحة الإسرائيلية خلال العام ٢٠١٩، وبعد الكثير من الجدالات والنقاشات، التي وصلت إلى حد الأزمات بين التيارات السياسية والمكونات الاجتماعية المتصارعة في الداخل الإسرائيلي، تم توقيع اتفاقية تأليف حكومة وحدة بين حزب الليكود برئاسة بنيامين نتنياهو، وحزب «أرزق أبيض» برئاسة بيني جانتس، ومن المتوقع أن تنضم أحزاب أخرى إلى الائتلاف، بينما انتقدت أحزاب إسرائيلية الاتفاق واعتبرته يدشن لـ «حكومة فساد».

الحكومة الإسرائيلية الجديدة تحمل توجهًا قوميًا متطرفًا، حيث يعد أهم ما في اتفاقية تأليف الحكومة هو أن فرض «السيادة الإسرائيلية» على مناطق في الضفة الغربية المحتلة سيتم بدءاً من الأول من تموز/ يوليو ٢٠٢٠.

وتحمل بنود الاتفاق الائتلافي بين طيئها إرهابات التراجع الكبير في العديد من المستويات، من خلال السعي وراء المكتسبات الشخصية، دون الالتفات لواقع الكيان في ظل كورونا، وترسخ حجم الكراهية المجتمعية الداخلية، فقد ظهرت الحكومة على أنها حكومة اليمين فقط، التي منحت الحريديم المتدينين كل شيء، ورسخت كذلك حجم الهوة مع تيار المركز واليسار، والذي بات يشعر بالغرابة في منظومته التي أسسها، فعليه أن يتهياً الآن لاستمرار ذات الحكومة التي تخدم المتدينين وترسخ الاستيطان على حساب بقية الشرائح.

ومن الواضح أن الحكومة القادمة، ستشهد حرباً داخلية بين المكونات المتناقضة، فنتنياهو وغير معتاد على وجود من ينافسها في الداخل، وسيبدأ العمل على تقزيم جانتس وربما دفعه لمغادرة الحكومة طواعية.

وفي إطار هذه الاعتبارات تهدف الورقة إلى دراسة سياق التطورات الحالية في ضوء تشكيل الحكومة الإسرائيلية، من حيث بنيتها، وحدود الحركة الممنوحة لنتنياهو من خلالها، وأوجه القوة والضعف فيها، وكيف يمكن استغلال أوجه الضعف هذه من جانب القوى الفلسطينية ودول الطوق، في مواجهة هذه الحكومة؟



المحور الأول: اتفاق تشكيل الحكومة و ضوابط الحركة

اتفق الطرفان، الليكود و«أزرق أبيض»، على أن تكون هذه الحكومة حكومة طوارئ، مهمتها الأولى معالجة أزمة كورونا، والأزمة الاقتصادية الناشئة عنها، على أن تمتد فترة هذه الحكومة لمدة ٦ أشهر، قابلة للتمديد لثلاثة أشهر، باتفاق الجانبين، وتتركز غالبية بنود الاتفاقية على مسألة تركيب الحكومة ولجان الكنيست، ومنصب رئيس الكنيست.

وتضمنت بنداً يقضي بأنه خلال فترة حكومة الطوارئ، يجري العمل على صياغة الخطوط العريضة لحكومة ما بعد حكومة الطوارئ، التي ستعمل ضمن فترة الأشهر الـ ٣٦ المخصصة لهذه الحكومة، يرأسها أولاً بنيامين نتنياهو و لمدة ١٨ شهراً، تنتهي يوم ٢١ تشرين الأول/ أكتوبر من العام ٢٠٢١، ثم بيني جانتس للفترة المتبقية، وفي الأشهر الستة الأخيرة منها يتم الإعلان عن انتخابات برلمانية جديدة، تجري في ربيع العام ٢٠٢٣، ويترأس جانتس الحكومة الانتقالية. ووضعت الاتفاقية بنداً ينص على إمكانية التمديد لهذه الحكومة بشرط اتفاق الجانبين.

الشأن السياسي الوحيد الذي ورد في الاتفاقية، على الرغم من تفاصيلها الكثيرة والتعقيدات القانونية، هو فرض ما يسمى «السيادة الإسرائيلية» على المستوطنات ومناطق شاسعة في الضفة، وذلك في البندين المترابطين ٢٨ و ٢٩.



أولاً: بنود الاتفاق

نصّ البند ٢٨ على أن «رئيس الحكومة، ورئيس الحكومة البديل، يعملان سوياً، وبالتنسيق، من أجل الدفع باتفاقيات سلام، مع كل جيراننا، والدفع نحو تعاون إقليمي، بمجالات اقتصادية متنوعة، وبمجال كورونا».

وحول ما يتعلق بتصريح الرئيس ترامب بشأن («صفقة القرن»)، فإن رئيس الحكومة ورئيس الحكومة البديل، يعملان بالتوافق الكامل مع الولايات المتحدة الأميركية، بما في ذلك مسألة الخرائط، أمام الأمريكيين والمجتمع الدولي بشأن هذا الموضوع، وكل هذا في إطار السعي للحفاظ على المصالح الأمنية والاستراتيجية لدولة إسرائيل، بما في ذلك، الحفاظ على الاستقرار الإقليمي، والحفاظ على اتفاقيات السلام (القائمة) والسعي لاتفاقيات سلام مستقبلية»^(١)

وحسبما ورد في وسائل إعلام إسرائيلية، فإن الفقرة الثانية في البند ٢٨ وردت بطلب من بيني جانتس، وأن القصد منها وضع ضوابط لمسألة ضم منطقة الغور، بشكل يمنع غضباً أردنياً، قد يؤدي إلى قطع العلاقات، ما يعني حسب ما ورد عدم ضم غور الأردن بالذات، إلا إذا تم التوصل إلى اتفاق إقليمي أيضاً، عدا الاتفاق مع الولايات المتحدة. هذه تحليلات الصحافة الإسرائيلية، وليس واضحاً، حتى الآن، ما الذي سيكون بشأن منطقة غور الأردن، التي تشكل ٣٠٪ من مساحة الضفة. ونصّ البند ٢٩، على أنه «على الرغم مما ذكر في البند ٣، والبند ٢٠، والبند ٢٨، وبعد أن تجري الأبحاث والمشاورات بين رئيس الحكومة ورئيس الحكومة البديل، حول الأسس المفصلة أعلاه، يستطيع رئيس الحكومة أن يحضر المصادقة التي يتم التوصل إليها مع الولايات المتحدة الأميركية، حول سريان السيادة، ابتداء من ٢٠٢٠/٧/١، للبحث في الكابينيت (الطاقم الوزاري المقلص للشؤون الأمنية والسياسية) وللحكومة، للمصادقة عليه في الحكومة، و/ أو الكنيست».





«وفي حال أراد رئيس الحكومة عرض اقتراحه على الكنيست، فإنه يستطيع فعل هذا بواسطة عضو كنيست، على أن يكون من كتلة الليكود حصراً، ويلتزم لدى التصويت عليه بالقراءة التمهيدية، بأن يكون نص القانون مطابقاً للاقتراح الذي عرضه رئيس الحكومة في الكابينيت والحكومة. وبعد إقرار القانون بالقراءة التمهيدية، يتم نقل القانون إلى مسار التشريع الأسرع، وبشكل لا يشوش ولا يعرقل المسار، من قبل رئيس لجنة الكنيست، للبحث في القانون في لجنة الخارجية والأمن».

القصد من البند ٢٩، في البداية، أن البنود المذكورة، تتحدث عن حكومة طوارئ مهمتها معالجة أزمة كورونا، والأزمة الاقتصادية الناشئة عنها. ومن دون أن يُذكر، فإن مسألة الضم ليست بحاجة إلى موافقة بيني جانتس وحزبه، لأن الحديث عن «إرادة رئيس الحكومة».

كذلك، بموجب القانون فإن مسألة ضم أية منطقة لما يسمى «السيادة الإسرائيلية» تكفي بقرار حكومي، ولكن حينما تم فرض «السيادة» على القدس المحتلة، ولاحقاً على مرتفعات الجولان السورية المحتلة، جرى عرض القرارين على الكنيست، وحصلت على أغلبية، علماً أن القانون بشأن الانسحاب من «مناطق تحت السيادة»، تلزم بقرار كنيست، على أن يوافق عليه ٨٠ عضواً في الكنيست على الأقل، وإذا وجدت أغلبية عادية يتم عرض الانسحاب على استفتاء عام.

كذلك فإن البند (٢٩) يهدف إلى أن يكون قانون الضم من خلال كتلة الليكود، وليس كتلاً أخرى في الائتلاف الحكومي، وهذا نوع من التنافس الحزبي.

وهذا النص القصد منه هو أن رئيس لجنة الكنيست، أي اللجنة الإدارية، ستكون برئاسة عضو من «أزرق أبيض»، وله صلاحيات لوضع جدول أعمال اللجنة، ويهدف هذا النص إلى ألا يعرقل رئيس لجنة الكنيست عملية تشريع سريع للقانون، ويُقر فوراً نقل القانون للاستمرار في تشريعه، في لجنة الخارجية والأمن.





ثانياً: تقاسم ومحاصصة في الحكومة والكنيست

الغالبية الساحقة لبنود الاتفاقية، تتركز في شكل التقاسم الوظيفي في الحكومة والكنيست، كما أنها تتعامل مع أطراف الائتلاف ككتلتين فقط، الأولى تضم حزب الليكود وحلفاءه، من دون ذكرهم، وهما كتلتا المتدينين المتزمتين، الحريديم، شاس ويهدوت هتوراه، وكتلة أحزاب المستوطنين «يمينا»، والنائبة أورلي ليفي- أبكسيس. والكتلة الثانية تضم حزب «مناعة لإسرائيل»، الذي اتخذ لكتله اسم «أزرق أبيض»، ومعه نائبان من أصل ثلاثة من حزب العمل؛ عمير بيرتس، رئيس الحزب، وإيتسيك شمولي، بينما النائبة الثالثة ميراف ميخائيلي أعلنت تمرد لها، وهي تنتظر قراراً في الحزب يرفض الانضمام. كما تنضم⁽³⁾ إلى «أزرق أبيض»، الكتلة المنشقة عن حزب «تلم» الشريك في التحالف السابق لـ«أزرق أبيض»، وهما يوعز هندل وتسفي هاوزر.

ورغم عدم التوازن بين الكتلتين، 09 نائباً في معسكر الليكود، و19 نائباً في تحالف «أزرق أبيض»، إلا أنه تم تقاسم الحقائق الوزارية بالتساوي، 16 وزيراً لكل طرف، ولاحقاً ستتم إضافة 4 وزراء، اثنان لكل طرف، لتكون الحكومة الأكبر منذ سنوات طويلة، وحتى أنها أكبر من تلك التي تشكلت بعد انتخابات 2009، خاصة وأن الاتفاقية تنص على إمكانية تعيين 8 نواب وزراء، باتفاق الجانبين.

ومن أهم الوزارات التي سيحصل عليها تحالف الليكود: المالية، في حين أن الليكود سيتسلم الخارجية بعد التناوب بين نتياهو وجانتس، ووزارات الأمن الداخلي والداخلية والتعليم والبناء والإسكان والصحة.

ومن أهم الوزارات التي سيحصل عليها تحالف «أزرق أبيض»، الدفاع وال خارجية (لنصف المدة) والعدل والاقتصاد والعمل والرفاه، وكذلك حقيبة غابت عن حكومتي نتنياهو والأخيرتين «شؤون الأقليات». ويقال إن «أزرق أبيض» معني بتعيين وزير عربي، ليس عضو كنيسة.^(٢)

وسيكون على كل من الليكود و«أزرق أبيض» توزيع الحقائق على تحالفيهما، وفي كل جانب ستنشأ أزمة، فشخصيات كبيرة في الليكود ستجد نفسها مع حقائق هامشية لا وزن فعلياً لها أمام الجمهور. في حين أنه ليس لدى «أزرق أبيض» ما يكفي لشغل هذه الحقائق، وقد يستحضر شخصيات من غير أعضاء الكنيسة، خاصة وأن لهذا التحالف مناصب رئاسة ٧ لجان كنيسة.

ومن أجل تجاوز أزمة «أزرق أبيض» فإن الائتلاف سيبادر لتغييرات قانونية عديدة، منها توسيع نطاق ما عُرف بـ «القانون النرويجي»، الذي يجيز بحسب الصيغة الإسرائيلية، استقالة وزير من عضوية الكنيسة لدخول نائب بديل عنه، من حزبه، وفي حال استقال الوزير من الحكومة يعود لعضوية الكنيسة، مكان النائب البديل.

وفي حين أن القانون القائم يجيز استقالة وزير واحد، لكتلة تضم ١٢ نائباً على الأكثر، فإنه في الصيغة الجديدة المقترحة، سيتم استبدال ٥ وزراء من كتلة تضم ٢٠ نائباً على الأكثر. كذلك فإن التعديل القانوني سيشمل لأول مرة انشاقاً في قائمة المرشحين، إذ أن انشاقات الكتل البرلمانية تتعلق فقط بمن هم في عضوية الكنيسة، ولكن بسبب أن «أزرق أبيض» خاض الانتخابات مع حزبين آخرين، والترشيحات في القائمة الانتخابية متداخلة بين الأحزاب، فإن القانون الجديد سيقضي بفسخ قائمة المرشحين أيضاً بحيث حينما يستقيل وزير من «أزرق أبيض» يدخل نائب من ذات الحزب.

يشار هنا إلى أن بنيامين نتنياهو ضمن لنفسه التعيينات الدبلوماسية الأهم، ففي حين أن السفير في واشنطن سيكون بتعيين مباشر من رئيس الحكومة، بمعنى أنه عند بدء ولاية بيني جانتس سيكون بإمكانه استبداله، إلا أن باقي السفراء المهمين يعينهم نتنياهو لكل فترة الحكومة، وهم: السفراء في الأمم المتحدة وبريطانيا وفرنسا وأستراليا.



ضوابط حركة الحكومة الجديدة المتوقعة:

- تتركز هذه الضوابط بدرجة أساسية في الأفكار والمقترحات التي قدمها معهد الأمن القومي الإسرائيلي كتوصيات للحكومة الإسرائيلية الجديدة فور الإعلان عن خطط تشكيلها^(٣):
١. التوصل إلى تفاهات (سرية) مع إدارة ترامب (وقادة الحزب الديمقراطي) حول الخطوط الحمراء المتعلقة بالتطورات المحتملة في البرنامج النووي الإيراني، ومحتويات الاتفاق النووي المحسن مع إيران، والنشاط الإقليمي لإيران.
 ٢. ضمان وجود خيار هجوم مستقل ذي مصداقية ضد إيران.
 ٣. الاستمرار في العمل ضد الاندماج الإيراني في سوريا، والحصول على مساعدة روسية في هذا الشأن.
 ٤. وضع مخطط لحرب متعددة الجبهات («حرب الشمال») كتهديد مرجعي رئيسي للحرب، وبذل جهد لمنعها، والتأكد من أن الجمهور على علم بهذه الحرب وعواقبها المحتملة ومستعد لها.
 ٥. تقييم الحاجة إلى ضربة استباقية ضد حزب الله وظروف مثل هذا الهجوم، بافتراض التقدم في مشروع الأسلحة الدقيقة، حيث يجب الموازنة بين هذا الخيار والبدائل (الدفاع والردع والحرب المستمرة بين الحروب).
 ٦. الامتناع عن تدابير الضم الأحادية على نطاق واسع في الضفة الغربية، واعتماد الخطة المقدمة في إطار استراتيجي للساحة «الإسرائيلية» الفلسطينية، الذي نشرته INSS، بما في ذلك دعوة لتجديد المفاوضات.
 ٧. تعزيز وقف إطلاق نار طويل الأمد مع حماس بمعايير تمنعها من زيادة قوتها العسكرية.
 ٨. استعادة الدعم الأمريكي من الحزبين «إسرائيل».
 ٩. منع حدوث أزمة حادة مع الولايات المتحدة بشأن علاقات «إسرائيل» مع الصين من خلال حوار استراتيجي، ومراجعة السياسة التجارية مع الصين، وتعزيز آليات إدارة المخاطر في المثلث «الإسرائيلي» - الصيني - الأمريكي.
 ١٠. استعادة العلاقات الجيدة مع الأردن، والحفاظ على معاهدة السلام مع مصر، وتحسين العلاقات مع دول الشرق الأوسط الواقعية الأخرى.
 ١١. إعطاء أولوية واضحة للشؤون المدنية خلال العام المقبل (الصحة والتوظيف والتعليم والرعاية الاجتماعية)، مع التركيز على محركات النمو والفئات المحرومة والطبقة الوسطى، واغتنام الفرص لتقريب القطاعات العربية والأرثوذكسية المتطرفة من مجموعات الأغلبية في البلاد.
 ١٢. صياغة ووضع ميزانية لخطة متعددة السنوات «للجيش الإسرائيلي»، وتكييفها مع قيود الميزانية المتوقعة، وتحريك الحشد العسكري باستخدام أموال المساعدات الأمريكية بالعملية الأجنبية.
 ١٣. تقوية العلاقات مع الجاليات اليهودية حول العالم من خلال المساعدة والتعاون والكفاح ضد معاداة السامية، وفي الوقت نفسه، الاستعداد لموجة جديدة من الهجرة اليهودية إلى «إسرائيل».



Middle East Forum
FOR POLICY AND PUBLIC AFFAIRS

رابعاً:

العناصر

الضابطة

للحكومة:

من واقع الاعتبارات السابقة، يمكن القول إننا أمام حكومة متمسكة باستراتيجيتها المرتكزة على الأولوية الأمنية، وليس التسويات السياسية، ويأتي ذلك في ظل واقع ومعطيات تركز إلى عدد من العناصر؛ وأبرزها: (١) عدم تقديم أية تنازلات سياسية أو استراتيجية للجانب الفلسطيني، وإنما العمل على تبني سياسات تستهدف تضيق الخيارات على السلطة الفلسطينية، مع الترويج بأن الرئيس عباس منقوص الشرعية، وأنه لم يعد شريكاً حقيقياً وفعالاً يمكن الاعتماد عليه والوثوق بقدراته.

(٢) التعجيل بترضية الكتل والمكونات الحزبية داخل الائتلاف القومي الديني الجديد، والتأكيد على أن الجانب الإسرائيلي غير ملزم بأن يقدم أية تنازلات من أي نوع، في ظل الوضع المتردي فلسطينياً، بل سيتم العمل إسرائيلياً على تسويق «صفقة القرن» إقليمياً ودولياً، وجمع شمل اليمين الإسرائيلي، بعد أن تم تأمين الانحياز والدعم الأمريكي المطلق للمشهد الإسرائيلي المنزور والبعيد.

(٣) تحرر الجانب الإسرائيلي من أية ضغوط سياسية إقليمية أو دولية، سيكون ذلك مدخلاً لبدء مرحلة جديدة من السياسات الإسرائيلية أحادية الجانب، هدفها اختبار ردة الفعل الفلسطينية، ومن الطبيعي أن يعمل اليمين الصهيوني بتنسيق أمريكي لافت، وهو الأمر الذي ينبغي التنبه لمخاطره، في ظل رهانات صهيو أمريكية على ضرورة العمل وفقاً لبنود «صفقة القرن»؛ المتضمنة ترويج المصالح الإسرائيلية في الإقليم بأكمله، وليس فقط على المستوى الفلسطيني والعربي.

(٤) وفرت الإدارة الأمريكية عبر «صفقة القرن» دعماً استراتيجياً متماسكاً ومستقراً «إسرائيل»، بما في ذلك التوافق الأمريكي - الإسرائيلي، بشأن الترتيبات الأمنية والاستراتيجية المتفق بشأنها في الضفة الغربية والقدس وغزة وهضبة الجولان السورية.

فيما يتعلق بالخيارات الإسرائيلية المتوفرة حالياً لصيغة بسط السيادة وضم المستوطنات، فإنها يمكن أن تدور بين عدة سيناريوهات وذلك على النحو التالي:

خامساً: الخيارات الإسرائيلية لبسط السيادة:

السيناريو الأول: مخطط الضم الكامل

وهو ضم جميع ما ذكر في مخطط الرئيس الأمريكي دونالد ترمب والتي تشكل مساحتها ٣٠٪ من مساحة الضفة (غور الأردن ١٧٪، المستوطنات المعزولة ٣٪، الكتل الاستيطانية ١٠٪، بالإضافة للطرق)^(٥) وبالمقابل ستسلم «إسرائيل» للسلطة ما تبقى من مناطق (C) بالإضافة لجنوب الخليل ومنطقتين في النقب لربطها مع قطاع غزة، هذا السيناريو يعني أن البيت الأبيض يتفق كلياً مع مخطط نتنياهو وكتل اليمين الاستيطاني في الكنيست، ويذهب إلى فرض ما يسمى «السيادة» على كل المستوطنات، ومناطق شاسعة في الضفة، بما فيها منطقة غور الأردن وشمال البحر الميت، التي حسب تقسيم الاحتلال فإن حجمها يبلغ ٣٠٪ من مساحة الضفة.

في هذا السيناريو سيكون نتياهو وحلفاؤه أمام سؤال التبنّي الكامل لخطة ترامب وفريقه. ففي هذه الخطة ورد مصطلح «دولة فلسطينية»، وهذا ما يرفضه المستوطنون وأحزابهم ومؤيديهم، فهم يرفضون «مصطلح الدولة» من حيث المبدأ، حتى لو أن الحديث في الخطة ذاتها عن كيان ممسوخ، مقطّع الأوصال، لا سيطرة له على أي تواصل مباشر مع العالم، ولا على الأجواء، ولا على ما هو تحت الأرض؛ مجرد كيان، بأقل من حكم ذاتي، وتسميه الخطة «دولة».

والتقدير هو أنه على الرغم مما يُظهر نتياهو من قوة وإصرار، فإن هذا السيناريو يبقى أضعف باحتمالاته من السيناريوهات الأخرى، ولكنه يبقى فرضية قائمة.



السيناريو الثاني: الضم الجزئي

سيناريو الضم الجزئي في المرحلة الأولى، قائم في حال واجهت إسرائيل اعتراضات إقليمية وعالمية، وبطبيعة الحال الاعتراضات الفلسطينية قائمة في كل الأحوال، لذلك قد تقوم بتقسيم مخططها على مراحل، ووضع جدول زمني لضم المناطق، والشروع بفرض ما يُسمى «السيادة الإسرائيلية» على منطقة تلو الأخرى.⁽¹⁾

ولكن تمرير هذا المخطط سيواجهه سن قانون يقضي بسيان كل القوانين الإسرائيلية على المستوطنين في جميع أنحاء الضفة، بمعنى أن القوانين سارية على الأشخاص، ولكن ليس على الأرض في كل مكان، ومشروع القانون هذا طرحه المستوطنون مراراً على جدول أعمال الكنيست في السنوات الماضية، كحل مرحلي إلى حين طول ظروف تسمح بفرض «السيادة» على الأرض.

وسيناريو الضم الجزئي في حال تطبيقه، سيستثني في مرحلته الأولى منطقة غور الأردن، بادعاء أن هذا سيقبل من حدة رد الفعل الأردني الرسمي، ويترك مجالاً للمناورة أمام دول عربية، منها ما ستجد نفسها ملزمة بإصدار مواقف أكثر جدية ضد الضم، وهذا ما يدفع الإدارة الأميركية للطلب من إسرائيل أن تأخذ بعين الاعتبار الظروف الإقليمية.





Middle East Forum
FOR POLICY AND PUBLIC AFFAIRS

المحور الثاني:

تقييم القدرات أوجه القوة والضعف في الحكومة الإسرائيلية:

الانتخابات الإسرائيلية للكنيست ومن ثم تشكيل الحكومة أسفرت عن حكومة لديها مساحة للتحرك وإن كان لديها نقاط ضعف، لكن نقاط قوتها أكبر من نقاط ضعفها التي تعاني منها،^(٧) ومن أجل إيضاح قدرات الحكومة الإسرائيلية، سوف نناقش هذه الأوجه حيث لا يزال نتياهاو يملك هامشا للتحرك، لأن التحالف مع جانتس سمح له بقدر لا يستهان به من المناورة.

أولاً: أوجه القوة

ما من شك أن الحكومة الجديدة هي حكومة يمينية وتمتلك العديد من أوجه القوة، حيث لن يتغير شيء من ناحية السياسات التي سوف تمارسها الحكومة فيما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي:

١- هذه الحكومة منحت نتياهاو المزيد من القوة، لأنها ستكون حكومة متجانسة ومستقرة لامتلاكها أكثر من ٦٣ مقعداً بالكنيست يتبنون السياسات اليمينية المتطرفة، وما يُقارب ٧٢ عضو كنيست يدعمون استقرار الحكومة، ومن هنا فإن حدود حركتها سوف تكون أكبر، ومعارضة أية سياسات تتعلق بالضم والتعامل مع الصراع العربي الإسرائيلي لن تكون كبيرة، بل على العكس من ذلك ستكون حدود حركتها واسعة، دون معارضة كبيرة ومؤثرة، كما تُعتبر التشريعات التي سنتها الحكومة جعلت من المحكمة العليا غير ذات صلة.^(٨)

٢- الحكومة الجديدة، حكومة قوية يستطيع نتياهاو أن يُحقق مصالحه الشخصية من خلالها، كما أن الأهداف الإسرائيلية فيما يتعلق بالسياسة الداخلية والخارجية، هذه الحكومة قادرة على أن تُبخر وتستمر لثلاث سنوات، وربما يستطيع نتياهاو وجانتس تمديدتها لأربع سنوات، وأهم مصادر قوتها أنها تستطيع أن تُشرع ما تريد من قوانين لامتلاكها الأغلبية الفورية من ٧٤ عضو كنيست وربما يزيدون لاحقاً.^(٩)

٣- يُعتبر رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو والمرشح المنطقي للأمن القومي لإسرائيل وأداة فاعلة ذات قدرة جيوسياسية. ويرجع ذلك جزئياً إلى نجاح طموحاته الجيوسياسية وقوة علاقته مع الولايات المتحدة. فقد أدت أحداث إعلان القدس عاصمة لإسرائيل وضم الجولان المحتل وإعلان صفقة القرن والضربات في سوريا، إلخ، إلى صرف انتباه الناخبين الإسرائيليين عن الشائعات التي سرت بشأن لوائح الاتهام المقدّمة بحقه والتي صدرت في شباط/ فبراير ٢٠١٨، وعن الأزمات الاقتصادية والتركيز فقط على نجاحات هذه المساعي.

وهذا يعزز اعتقاد نتنياهو بعدم وجود أي نظير له فيما يتعلق بالأمن القومي، وفي حين لن يكون وقع قيادة نتنياهو سهلاً، إلا أنه لا رغبة في الاستعاضة عنه لأن الإسرائيليين لا يرون أحداً سواه قادراً على مواجهة إيران، و«حزب الله»، و«حماس».

٤- تمكن اليمين من خلال حكمه من ترويج مفاهيمه ومفرداته السياسية والدينية، مثل الاستيطان والدولة القومية للشعب اليهودي، وضم المستوطنات والكتل الاستيطانية بل وضم وادي الأردن للسيادة الإسرائيلية، وهو الأمر الذي أفضى إلى سيادة الأيديولوجية اليمينية القومية والدينية، وإحداث تغيير جذري في المزاج العام الإسرائيلي، حتى أصبح المجتمع الإسرائيلي يتجه أكثر فأكثر لليمين ويخطو بخطوات واسعة نحو التشدد والتطرف.^(١)

٥- من بين أبرز أوجه القوة التي أسفر عنها الاتفاق الحكومي، غياب البديل لمنظور الليكود وتحالف اليمين الديني والقومي للتسوية مع الشعب الفلسطيني، وعدم تمكين التحالف المناوئ لليكود من اختراق سقف التسوية مع الفلسطينيين والتزام الصمت حول حدود هذه التسوية، بل الأكثر من ذلك مجاراة رؤية اليمين بلغة مختلفة ملونة بالأزرق والأبيض ومغلقة بحفظ وحدة إسرائيل وعدم استمرار الانقسام في صفوف الإسرائيليين.

٦- يقتصر الخلاف بين رؤية التكتلين للتسوية حول الأساليب والتكتيكات، ولكن فيما يبدو يتفقان حول المبادئ الموجهة لها والحاكمة لتفاعلاتها، تلك التي تتمثل في أمن إسرائيل والحفاظ على المستوطنات، والاحتفاظ بتفوق إسرائيل في محيطها الإقليمي والإبقاء على الجولان تحت السيادة الإسرائيلية والاحتفاظ بالقدس الموحدة تحت السيادة الإسرائيلية.

ثانياً: أوجه الضعف:

داخلياً الاتفاق الائتلافي الجديد أبرز العديد من أوجه الضعف الذي يُعانيه الكيان، ومن بين هذه الأوجه:

1- أن بنود الاتفاق الائتلافي، تحمل بين طياتها إرهاصات التراجع والضعف في المستويات الداخلية لدولة الاحتلال، وأبرز ما كشف عنه هذا الاتفاق هو فقدان الثقة بين الأطراف، حيث أن من يتمنّ بنود الاتفاق الائتلافي، يجد أنّ شروط الطرفين على بعضهما، تتجاوز مسألة ضمان الحق، إلى جانب محاولة تجنب السقوط في فخ الأخر، فتم تفصيل كل البنود على أن يتم تمريرها تشريعياً من خلال الكنيست، لذلك سوف تعمل هذه الحكومة ضمن دائرة الشك بمعنى أن نتناهاو لن يسمح بعد مرور فترته الأولى حسب الاتفاق الائتلافي أن يكون جانتس رئيساً للوزراء، وبالتالي سيسعى للتملص من الاتفاق بأية طريقة، ربما من خلال تشريع بعض القوانين من أجل إلغاء القوانين السابقة، ومن هنا فإن أهم نقاط ضعف هذه الحكومة أنها مبنية على الشك، الأمر الذي سوف يجعل أي سلوك داخلي لهذه الحكومة محل نقض ومحل شك، وهذا ما سينعكس سلباً على ثقة الجمهور.⁽¹¹⁾

2- من أوجه ضعف الحكومة الجديدة هو الائتلاف على القضاء، عبر تغيير القوانين بما يضمن استمرار نتناهاو، فقد نال حصانة لعام ونصف، واستطاع بعدها تغيير القانون من أجل ضمان بقائه في الحكومة كوزير تحت لائحة اتهام، رغم أنّ القانون يمنع ذلك، واستطاع تثبيت معادلة تعيين القضاة، والمستشار القضائي للحكومة، الأمر الذي سيجعل القضاء تحت سيطرة السلطة التنفيذية، في ظل رئيس للحكومة يخضع للمحاكمة، ويسعى لتعيين من سيحاكمونه.⁽¹²⁾

3- البحث عن المكتسبات الشخصية، دون الالتفات لواقع الكيان في ظل كورونا، ففي ظل الحديث عن أزمة اقتصادية، ستتضخم الحكومة من ثلاثين وزيرا وأربعة نواب للوزراء، إلى ستة وثلاثين وزيراً، وستة عشر نائباً للوزراء، مما سيكلف الخزينة مليارات الشواقل الإضافية، هذا إلى جانب عمل مقر آخر لنائب رئيس الوزراء (بني جانتس) ليزيد من العبء على الميزانية.⁽¹³⁾

4- الاتفاق الائتلافي رسّخ حجم الكراهية المجتمعية الداخلية، فقد ظهرت الحكومة على أنّها ذاتها حكومة اليمين، التي منحت الحريديم المتدينين كلّ شيء، لن يُشاركوا في الجيش، ولن يتعلموا التعليم الأساسي، وسيبقون كما هم عبئاً على الدولة.

5- أن هذه الحكومة رسّخت حجم الهوة مع تيار المركز واليسار، والذي بات يشعر بالغربة في منظومته التي أسسها، فعليه أن يتهيأ الآن لاستمرار ذات الحكومة، التي ستهاجم الإعلام والقضاء، ومن شأنها التأثير سلبياً على تيارات أساسية في المجتمع، وستعمل على خدمة المتدينين بشقيهم، وتُرسخ الاستيطان وتمنحه مزيداً من الحياة على حساب بقية الشرائح.

المحور الثالث: الخيارات الفلسطينية والعربية في التعامل مع الحكومة الإسرائيلية:

إن الحكومة الإسرائيلية الجديدة دون موقف عربي وفلسطيني حاسم وواضح يؤثر على مصالحها، لن تتراجع لأن نيتها هو على صعيد اليمين الإسرائيلي يمتلك الدعم والرصيد لتغطيته، وعلى صعيده الشخصي يستطيع تحقيق مشروعه الخاص، ودولياً الولايات الأمريكية المتحدة تملك القدرة على تغطيته، والدول الأوروبية وكثير من الدول الأخرى لن تستطيع عرقلة سياسات نيتها و مشروع الضم، وبالتالي فإن ما يمكنه أن يعرقل هذا المشروع هو مشروع نيتها الآخر، القائم على التوسع والتمدد في العالم العربي من خلال التطبيع، فإذا استطاعت الدول العربية، وخاصة مصر والأردن، أن ترسل رسائل بأنها ستتخذ إجراءات قوية ضد هذه السياسات فإنها قد تشكل رادعاً لنتيها ونحو الاستمرار قدماً بها.⁽¹⁴⁾ وإذا كان هذا غير وارد مرحلياً، فما الذي يفرضه استمرار صعود اليمين الإسرائيلي من تحديات على الطرف الفلسطيني والعربي والأردني؟ وما الخيارات الفلسطينية والعربية في مواجهة تحدي «فشل» حل الدولتين الذي تستند السياسات الرسمية العربية إليه في مقاربتها للصراع العربي الإسرائيلي، وفي ظل حالة إقليمية عربية تشهد تفككاً سمح بتحريك إسرائيلي واسع، بالتالي ما لم يواجه نتيها وحكومته موقفاً عربياً وفلسطينياً راسخاً وقاطعاً، يتجاوز الكلام والشعارات، فإنه سيستمر في سياساته التوسعية في ظل واقع عربي غير مقلق له ولا يدفع ثمنه.



أولاً: الخيارات الفلسطينية للتعامل مع الحكومة الإسرائيلية الجديدة:

بقاء المشهد الراهن في الضفة والقطاع على ما هو عليه لن يدوم، في ظل التوجه الإسرائيلي لخيارات «صفريّة» في التعامل اليومي، مع تحديات قطاع غزة القابل للانفجار في أية لحظة، ما دام الحصار مستمراً، كما بات واضحاً أن المسرح السياسي في إسرائيل والولايات المتحدة أصبح جاهزاً لمشهد الضم القادم باعتباره الحلقة الأبرز ضمن مخطط تصفية القضية الفلسطينية، وفق صفقة ترامب-نتنياهو، وهو ما يتطلب ردّاً فلسطينياً استراتيجياً على هذا التحدي المتعاضم، لأن رد الفعل الفلسطيني الرسمي والشعبي الميداني، هو العامل الحاسم، خاصة أن المؤسسة الأمنية والعسكرية الإسرائيلية، لا تؤيد الضم إلا في سياق اتفاق متفق عليه. لذلك فإن أهم الخطوات الفلسطينية التي يجب العمل عليها خلال المرحلة القادمة:

(أ) إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية

وهذا لن ينجح دون الاتفاق على أسس وطنية وديمقراطية توافقية، ومشاركة حقيقية لجميع أطراف الشعب الفلسطيني، على أساس القواسم المشتركة التي تضمنتها وثيقة الوفاق الوطني، ما يعني تشكيل قيادة وطنية موحدة تضم جميع مكونات الشعب الفلسطيني (فلسطيني الداخل والضفة الغربية وقطاع غزة والشتات)، وهذا يتطلب بلورة استراتيجية سياسية ونضالية تكون مدخلاً لإعادة بناء مؤسسات منظمة التحرير، والنظر في الحكومة وغيرها من الملفات. يُعد هذا الخيار بديلاً ذا فعالية عالية في توحيد الجهود الفلسطينية لمواجهة السياسات الإسرائيلية، ويساعد تحقيقه على بناء موقف عربي ودولي مساند للقضية الفلسطينية، ويُشكل حالة ضغط وتهديد للسياسات الإسرائيلية القادمة، لكنه مرفوض عند بعض دول الإقليم ومعظم القوى الدولية التي تعيق تشكيله.

لكن تطبيق ذلك البديل ممكن إذا توفرت الإرادة السياسية لدى أطراف المعادلة السياسية الفلسطينية، مع الأخذ بعين الاعتبار معارضة الولايات المتحدة وسعي «إسرائيل» الدائم لترسيخ الانقسام.



(٢) إعادة النظر في شكل السلطة الفلسطينية ووظائفها والتزاماتها:

مع إقرار إسرائيل بخطة واتفاق الحكومة، والتحرك نحو تفعيل ضم الأراضي الفلسطينية، يجب إعطاء الأولوية لإنجاز التحرر الوطني، وهنا تصبح السلطة أداة لخدمة البرنامج الوطني وليست عبئاً عليه، ما يعني «ضرورة إعادة صياغة السلطة الفلسطينية وتحويلها إلى سلطة خدمية، وترحيل المهام السياسية والسيادية إلى منظمة التحرير الفلسطينية»، بالإضافة^(١٥) إلى مراجعة العقيدة الأمنية ووقف التنسيق الأمني، لتكون مهمة الأجهزة الأمنية خدمة المواطن وحمايته، وهذا يتطلب الانتقال من صيغة الاقتصاد الاستهلاكي التابع والمقيد باتفاقية باريس إلى صيغة الاقتصاد المقاوم.

وهذا الخيار يمكن أن يكون بديلاً ذا فعالية عالية، يساعد تحقيقه على التحرر من القيود المفروضة على خيارات القيادة الفلسطينية، ويمكن تطبيقه إذا توفرت الإرادة السياسية لدى القيادة الفلسطينية، فالفلسطينيون يملكون إلى حد كبير القدرات التي تمكنهم من مواجهة التحديات المستقبلية، بشأن إقامة دولتهم المستقلة حينما يحصلون على حقهم الطبيعي في السيطرة على مواردهم، وهذا يتطلب في المقام الأول العمل على تنفيذ قرارات المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية، بوجوب تحديد العلاقة مع «إسرائيل»، ومراجعة جميع الاتفاقيات المبرمة معها، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذا البديل يعني ضمناً الصدام مع «إسرائيل» وحلفائها. ويوجد وعي عام يؤيد ويساند هذا الخيار، فبحسب استطلاع رأي أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في مارس ٢٠٢٠ أن ٩٤٪ من الجمهور الفلسطيني يرفضون «صفقة القرن» وتطالب أغلبية كبيرة بالرد عليها بإنهاء الانقسام، وسحب الاعتراف بإسرائيل، ووقف التنسيق الأمني، ووقف العمل بأوسلو، واللجوء للعمل المسلح؛ ويقول أكثر من ٨٠٪ أن الصفقة تعيد الصراع مع إسرائيل ليصبح وجودياً؛ وتهبط نسبة تأييد حل الدولتين لأقل مستوى منذ توقيع اتفاق أوسلو.^(١٦)

(٣) مؤسسة المقاومة الشعبية ودعمها:

لا يتعارض دعم المقاومة الشعبية بجميع أشكالها مع أشكال المقاومة المشروعة الأخرى التي أقرها القانون الدولي والإنساني، بما فيها المقاومة المسلحة. والمطلوب وضع خطط تراعي توازن القوى وتتناسب مع إمكانيات الشعب الفلسطيني، بحيث تنخرط جميع ألوان الطيف السياسي والشعبي في مقاومة الاحتلال للوصول إلى حالة جماهيرية على غرار الانتفاضة مدعومة من المؤسسات الفلسطينية، وبمشاركة فئات شعبية واسعة، وبالتضافر مع تعزيز حركة المقاطعة وتجنيد القوى الصديقة للقضية الفلسطينية من أجل نصرتها في المحافل الدولية.

ويعتبر هذا الخيار بديلاً ذا فعالية عالية، يساعد تحقيقه على إعادة القضية الفلسطينية إلى دائرة الاهتمام الدولي، وهو ممكن التطبيق، ولا يترتب عليه دفع أثمان باهظة في حالة تعزيز الطابع الشعبي للمقاومة، ويعتبر بديلاً مرناً وخياراته واسعة ومتعددة وهناك وعي عام يؤيد هذا البديل.



ثانياً: الخيارات على مستوى العلاقات الأردنية الإسرائيلية

يقف الأردن اليوم أمام تحدٍ وجودي، في ظلّ تسارع الخطوات الإسرائيلية الهادفة إلى ضمّ أراضي غور الأردن ومنطقة شمال البحر الميت والمستوطنات في الضفة الغربية المحتلة، حيث يعد أهم بند في اتفاق تشكيل الحكومة الإسرائيلية هو «فرض السيادة الإسرائيلية» على مستوطنات الضفة الغربية وغور الأردن^(١٧). وهذا يعني إسدال الستار على حقبة تاريخية من الزمن تناوبت عليها مفاوضات طويلة وشاقة للتوصل الى تسوية تنتهي بانسحاب إسرائيلي من الأراضي الفلسطينية، التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، وهذا يعني رسمياً انتهاء حل الدولتين.

الأردن أبدى معارضة قوية للمشروع، وقال الملك عبد الله الثاني إنه إذا ضمت إسرائيل أجزاء من الضفة الغربية، فإن ذلك سيؤدي إلى صدام كبير مع بلاده، مشدداً على أن الأردن يدرس جميع الخيارات إذا جرى الضم^(١٨)، وإضافة إلى ذلك فإن السياسة الأردنية في القضية الفلسطينية، والعلاقة مع إسرائيل تواجه مجموعة من التحديات والأسئلة الكبرى، مثل المسجد الأقصى والوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس، ومصير أكثر من مليون لاجئ فلسطيني في الأردن لا يحملون الرقم الوطني الأردني، وتأثير الوضع النهائي أو الواقعي للضفة الغربية على الأردن، وفي الوقت نفسه فإن الأردن يواجه هذه التحديات بلا تحالف أو غطاء إقليمي أو عربي.

وفي مقال كتبه مروان المعشر^(١٩)، يقول فيه «بعد أن أصبحت العملية السياسية مجرد سراب، وبعد أن اتفقت كافة المكونات السياسية الإسرائيلية اليهودية على ضم الأراضي الفلسطينية، بما يقتل فرصة إقامة الدولة الفلسطينية بما لا يدع مجالاً للشك، ماذا تعني اتفاقية أوسلو؟ ماذا تعني المعاهدة الأردنية - الإسرائيلية؟ الكلام هنا ليس عاطفياً؛ بل هو سياسي بامتياز. ماذا تعني المعاهدة الأردنية - الإسرائيلية، إن كانت إسرائيل في قتلها للدولة الفلسطينية تعمل مباشرة ضد المصلحة الوطنية الأردنية، وتحاول قتل الهوية الوطنية الأردنية، إضافة لمحاولة طمسها للهوية الوطنية الفلسطينية؟»^(٢٠)



هناك عديد من البنود في المعاهدة الأردنية - الإسرائيلية قد تخرقها إسرائيل في حال تصويت الكنيست على قرار مجلس الوزراء الإسرائيلي ضم الأراضي الفلسطينية. فالمادة الثانية من المعاهدة تشير إلى أن الجانبين «يعترفان ويحترمان سيادة كل منهما، وسلامته الإقليمية، واستقلاله السياسي»، في حين يعتبر قتل الدولة الفلسطينية تهديداً مباشراً للأردن وسيادته واستقلاله. ويتضمن بند آخر من المادة ذاتها، إشارة إلى اعتقاد الجانبين بـ«أن تحركات السكان القسرية ضمن نفوذهما بشكل قد يؤثر سلباً على الطرف الآخر، ينبغي ألا يسمح بها»، الأمر الذي سينجم عن أية إجراءات أحادية تؤدي إلى تحركات قسرية للسكان الفلسطينيين إلى الأردن.

العلاقات الأردنية - الإسرائيلية مرشحة لمواجهة تحديين أساسيين على الأقل في ظل سياسات الحكومة الإسرائيلية الجديدة، الأول؛ إصرار إسرائيل على التخلّص من نموذج حل الدولتين، وفتح الباب مشرعاً أمام خيارات غير مرغوبة للحل النهائي، ضمن ما يعرف بصفقة القرن وإقرار ضم الأغوار، تتعارض مع مصلحة الأردن، وقد تأتي على حسابه وحساب الفلسطينيين معاً، والثانية؛ التحدي الإسرائيلي للرعاية الهاشمية للمقدسات والمسجد الأقصى.

ولمواجهة هذه التحديات وغيرها، تكمن خيارات الأردن الأساسية فيما يلي:

(أ) المواجهة الدبلوماسية والشعبية

على الرغم من انشغال السلطات الأردنية بمباراة فيروس كورونا، فإنها تجد نفسها مرغمة على خوض معركة دبلوماسية لمنع استغلال إسرائيل الجائحة العالمية، لتمير قرار ضم مستوطنات الأغوار والضفة الغربية، الدبلوماسية الأردنية التي ترمي في الخطوة الإسرائيلية تهديداً لسيادتها، وهذا يتطلب تحركاً بشكل محموم بعد تصريح لوزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو، قال فيه إن ضم أراضٍ من الضفة الغربية المحتلة هو «قرار يعود إلى إسرائيل»^(٢١).

قد يكون مهماً قبل التنفيذ تفعيل الدبلوماسية الأردنية في التقاط الفرص الدولية الراضية لهذه الخطوة على مستوى الحكومات والبرلمانات الأوروبية والدولية ومجموعات الضغط الأوروبية، للحديث العلني وغير العلني مع مختلف دوائر القرار الدولية، بما في ذلك الكونجرس الأميركي والأمم المتحدة والدول الأوروبية ووسائل الإعلام، لشرح تداعيات هذا القرار على الأردن.

مع استخدام أدوات الضغط الشعبية من قبيل التلويح بإلغاء معاهدة «وادي عربة» واتفاقية الغاز على اعتبار أن الموقع الاستراتيجي الذي يمتلكه الأردن سيدفع إسرائيل لموازنة علاقاتها معه بدقة، وتحقيق ما يمكنها من مصالح دون دفعه للانفجار.

(٢) تعليق المعاهدات أو الانسحاب منها

يستوجب هذا التطور الخطير إعادة ترتيب العلاقة مع إسرائيل، من خلال البدء في مراجعة حقيقية لمعاهدة السلام الأردنية - الإسرائيلية، وعلى الأردن استخدام هذه الورقة وبجدية مع الحكومة الإسرائيلية ومع المجتمع الدولي، وإعطاء الانطباع الجدي بأن إسرائيل لا تستطيع القيام أحادياً بمثل هذه الإجراءات من دون أن تكون لذلك تداعيات سلبية وجادة على علاقتها بالإقليم، بالإضافة إلى الرهان على الوقت والانتخابات الأميركية التي قد تؤدي إلى خروج الرئيس دونالد ترامب بصفته داعماً قوياً للإسرائيليين من البيت الأبيض.

هذا خيار في حالة قيام إسرائيل بالضم، وإذا لم ينجح خيار المواجهة الدبلوماسية والشعبية، وشعرت الأردن أن إسرائيل غير مكترثة بأية إجراءات يتخذها الأردن أو المجتمع الدولي، ستجد نفسها بحاجة ماسة حينذاك لوقف التشبث بنموذج «حل الدولتين» الذي سيكون من الواضح استحالاته. مع مراجعة أردنية متعمقة للملف الأردني - الإسرائيلي الذي بات من الواضح أنه لن يستطيع الاستمرار في مقاربة لا تريدها إسرائيل نفسها، وتعمل ضدها ضد الأردن. وأن السياسات الإسرائيلية سيكون لها تداعيات على أمور كثيرة، من بينها اتفاقية الغاز، وأية علاقات اقتصادية أو أمنية أخرى.

ثالثاً: الخيارات على مستوى الجبهة الشمالية (لبنان)

لن تختفي التحديات على الجبهة الشمالية، ولكن من المحتمل ألا تتطور إلى تصعيد واسع النطاق، لأن جميع الجهات الفاعلة تُركز حالياً على مكافحة أزمة فيروس كورونا، وليس لها مصلحة في الحرب، وفي الوقت نفسه، فإن مخاطر التصعيد غير المخطط له تبقى قائمة، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى الحرب على الجبهات اللبنانية والسورية، وهو سيناريو يجب أن يؤخذ في الحسبان لدى جميع الأطراف، وأن تستعد له، وفي الوقت نفسه، تلجأ هذه الأطراف للجهود السياسية والعسكرية لمنع الحرب واستخدام وسائل بديلة لتعزيز أهدافها على الجبهة الشمالية.

وترى إسرائيل أن حزب الله سيواصل تعزيز قدراته العسكرية بمساعدة إيران، بما في ذلك مشروع الصواريخ الموجهة بدقة، وتطوير قدرته على اختراق «إسرائيل» بالقوات البرية، أما لبنان فهو في خضم أزمة اقتصادية، وسياسية، وحكومية، وطبية، تُعد واحدة من أسوأ الأزمات التي شهدتها البلد على الإطلاق خلال العقود الثلاثة الأخيرة، وتؤثر هذه الأزمة أيضاً على حزب الله، الذي يحافظ على مكانته في النظام اللبناني، على الرغم من أن الأحداث في إيران كان لها أيضاً تأثير سلبي على التنظيم.

الخيارات على الجبهة الشمالية تتطلب من الطرفين مناقشة خطر التصعيد من حيث الفائدة العامة والمخاطر التي يتكبدها كل طرف، من طرف إسرائيل ستستمر في الجهود المبذولة لمنع تراكم الأسلحة التقليدية لحزب الله وفيما يتعلق بالمشروع الدقيق، يجب أن تحدد المناقشة الضرر المتوقع من هجوم يهدف إلى إحباط المشروع على المدى القصير، ضد الضرر المحتمل الناتج عن استخدام الأسلحة الموجهة بدقة على نطاق واسع في حرب مستقبلية، مع ما يتعلق بذلك من دفاعية وخيارات مسيئة للعمل في هذا السياق.

لذا من المرجح أن تستمر الاستعدادات والتحضيرات للخيار العسكري من قبل الطرفين، مع التصريح والتلميح به باستمرار دون استخدامه إلا بشكل ضربات محدودة من أجل تدعيم أهدافهما.



توصيات

- على صعيد الخيارات الفلسطينية جميع البدائل المطروحة لها مميزات، لذلك يمكن تبنيها بشكل متوالٍ زمنياً، فعلى سبيل المثال، مع أهمية اللجوء إلى القانون الدولي، إلا أنه يجب إعطاء الأولوية لتمتين الجبهة الداخلية، ودعم المقاومة الشعبية بجميع أشكالها، والتركيز على الوضع الداخلي في ظل المنظومة الإقليمية والعالمية الحالية، وعدم وجود إرادة لإجبار إسرائيل على إنهاء الاحتلال، فلا يستطيع الفلسطينيون المواجهة أو تغيير أي من قواعد اللعبة السياسية، أو إعادة القضية الفلسطينية إلى الحياة، إلا عن طريق الوحدة الفلسطينية وإنهاء الانقسام الذي يعتبر الأولوية الأولى.
- يتطلب التحرك الفلسطيني، العمل الجاد على إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية، وتشكيل قيادة موحدة عبر إعادة تفعيل العملية الديمقراطية، وهذه الأدوات من شأنها أن تحسن من الوضع الداخلي الفلسطيني، وتساهم في بناء الثقة بين المؤسسة الرسمية الفلسطينية والشعب الفلسطيني، والتي أصابها الخلل نتيجة بعض السياسات الخاطئة في التعامل مع ملفات مهمة، داخلية وخارجية.
- على صعيد الخيارات الأردنية: الأردن تجد نفسها الآن مُرغمة على خوض معركة دبلوماسية لمنع استغلال إسرائيل للجائحة العالمية (كورونا) وتداعياتها، لتمرير قرار ضم مستوطنات الأغوار والضفة الغربية، فالدبلوماسية الأردنية ترى في الخطوة الإسرائيلية تهديداً لسيادتها، وعليها استخدام أدوات الضغط الشعبية من قبيل التلويح بإلغاء معاهدة «وادي عربة» واتفاقية الغاز، على اعتبار أن الموقع الاستراتيجي الذي يمتلكه الأردن سيدفع إسرائيل لموازنة علاقاتها معه بدقة، وتحقيق ما يمكنها من مصالح دون دفعه للانفجار.
- إن لم ينجح خيار المواجهة الدبلوماسية والشعبية وشعرت الأردن أن إسرائيل غير مكرثة، بأية إجراءات يتخذها الأردن أو المجتمع الدولي، فهي بحاجة ماسة حينذاك لوقف التثبيت بفكرة «حل الدولتين» مع مراجعة أردنية متعمقة للملف الأردني - الإسرائيلي.
- الخيارات على الجبهة الشمالية تتطلب من الطرفين (السوري واللبناني) مناقشة خطر التصعيد من حيث الفائدة العامة والمخاطر التي يتكبدها كل طرف، إلا أن الأمر وتحدد في لبنان يحتاج إعادة نظر جذرية في السياسات الداخلية للدولة، سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي أو الأمني، في ظل الاختلالات التي عانت منها الدولة اللبنانية، وتفاقت خلال العامين الماضيين، واستمرار الحراك الشعبي الراض للسياسات القائمة، لأن الخطوة الأولى لمواجهة عدو الخارج، هي بناء الداخل، وهو ما قد يتطلب ليس فقط تغييراً وتطويراً في السياسات، ولكن في القيادات القائمة على وضع وتنفيذ هذه السياسات في الداخل اللبناني.



المصادر

- ١ المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»، اتفاقية حكومة نتنياهو الخامسة: إضفاء شرعية على ضم الأراضي المحتلة، ٢٠٢٠/٤/٢١ [الرباط](#)
- ٢ موقع ٢٤NEWS، هذا هو الاتفاق بين الليكود و«ازرق ابيض» حول الحكومة الإسرائيلية القادمة، [الرباط](#)
- ٣ معهد الامن القومي الإسرائيلي، تحديث بشأن التقييم الاستراتيجي لإسرائيل لعام ٢٠٢٠ وتوصيات للحكومة الجديدة، [الرباط](#)
- ٤ بوابة الهدف الاخبارية، حكومة الرئيس في «إسرائيل» وتداعياتها على المشهد الفلسطيني والإقليمي، [الرباط](#)
- ٥ معهد الامن القومي الإسرائيلي، ضم برعاية كورونا، [الرباط](#)
- ٦ المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»، سيناريوهات ضم مناطق من الضفة في ظل حكومة نتياهو الخامسة، [الرباط](#)
- ٧ مقابلة أجراها الباحث مع المختص بالشأن الإسرائيلي محمود مرداوي بتاريخ ٢٠٢٠/٥/٩م.
- ٨ مقابلة أجراها الباحث مع المختص بالشأن الإسرائيلي عماد ابو عواد بتاريخ ٢٠٢٠/٥/٨م
- ٩ مقابلة أجراها الباحث مع المختص بالشأن الإسرائيلي محمود مرداوي بتاريخ ٢٠٢٠/٥/٩م.
- ١٠ موقع العين الاخباري، نتائج الانتخابات الإسرائيلية.. دلالات توازن الضعف، [الرباط](#)
- ١١ مركز الإعلام والدراسات الفلسطينية، الحكومة الصهيونية الجديدة.. رغم الوحدة تؤكد الضعف!، [الرباط](#)
- ١٢ مقابلة أجراها الباحث مع المختص بالشأن الإسرائيلي عماد ابو عواد بتاريخ ٢٠٢٠/٥/٨م
- ١٣ اودي سيجل. ٢٠٢٠، ٠٤، ٢١. استطلاع: ٦٢٪ مع حكومة نتياهو جانتس. حدشوت ١٣. [الرباط](#)
- ١٤ مقابلة أجراها الباحث مع المختص بالشأن الإسرائيلي محمود مرداوي بتاريخ ٢٠٢٠/٥/٩م
- ١٥ وقع منظمة التحرير الفلسطينية، القدوة يطرح ١٠ نقاط للخروج من المأزق الحالي، [الرباط](#)
- ١٦ المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، نتائج استطلاع الرأي العام رقم ٧٥، آذار مارس ٢٠٢٠، [الرباط](#)
- ١٧ موقع العربي الجديد، الأردن بمواجهة الضم الإسرائيلي: خيارات تحرك ترتبط بالإرادة السياسية، [الرباط](#)
- ١٨ موقع الجزيرة، سيؤدي لصدام مع الأردن.. الملك عبد الله يحذر من ضم إسرائيل أجزاء من الضفة، [الرباط](#)
- ١٩ مروان المعشر نائب الرئيس للدراسات في مؤسسة كارنجي، حيث يُشرف على أبحاث المؤسسة في واشنطن وبيروت حول شؤون الشرق الأوسط. شغل منصب وزير الخارجية (٢٠٠٢-٢٠٠٤)، ونائب رئيس الوزراء (٢٠٠٤-٢٠٠٥) في الأردن، وشملت خبرته المهنية مجالات الدبلوماسية والتنمية والمجتمع المدني والاتصالات.
- ٢٠ مروان المعشر، ماذا سيقى للمعاهدات بعد قرار الضم؟، مركز كارنجي للشرق الأوسط، [الرباط](#)
- ٢١ موقع الأناضول، واشنطن: ضم أراضٍ بالضفة الغربية «قرار إسرائيل»، [الرباط](#)
- ٢٢ معهد الأمن القومي الإسرائيلي، تحديث بشأن التقييم الاستراتيجي لإسرائيل لعام ٢٠٢٠ وتوصيات للحكومة الجديدة، [الرباط](#)

